

بتاريخ: 26 نوفمبر 2019 العدد: 604 المصدر: [MENA FN \(2019-11-23\)](#)

فوري دهب لتقديم حلول الدفع الإلكتروني للمرافق العامة في القاهرة



وقعت محافظة القاهرة بروتوكول تعاون مع شركة فوري دهب للخدمات الإلكترونية لتوفير حلول الدفع الإلكتروني لجميع المرافق العامة التابعة للسلطة التنفيذية في القاهرة. حضر حفل التوقيع خالد عبد العال محافظ القاهرة والرئيس التنفيذي لفوري أشرف صبري وعدد من المسؤولين في المحافظة. وتأتي الاتفاقية الجديدة في إطار خطة الدولة للتحويل إلى مجتمع غير نقدي لتسهيل عملية الدفع مقابل الخدمات العامة للمواطنين.

الرأي

- يعد البروتوكول الموقع بين فوري ومحافظة القاهرة مرحلة تطوير جديدة في سوق الدفع الإلكتروني في مصر، وذلك بعد تقديم العديد من خدمات الدفع الإلكتروني من قبل الشركة (مثل سداد الإنترنت والهاتف وفواتير الكهرباء ... إلخ). ويضيف البروتوكول المذكور في الخبر أعلاه المزيد من الخدمات مثل: دفع الإيجارات والأقساط للشقق، وإيجارات المتاجر، ورسوم الحصول على تصريح إعلان، ورسوم مخالفات المرور على الطرق. وهذا يتماشى مع الجهود الحكومية للرامية للرقمنة.
- لا شك أن زيادة توفر الدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية هي خطوة إيجابية نحو توفير الوقت والجهد الضائع في المؤسسات الحكومية، مما يزيد من رضا المواطن.
- على الرغم من أن مصر تمتلك إمكانات سوقية كبيرة ضرورية لنمو صناعة الدفع الإلكتروني: حجم السكان، وارتفاع معدلات انتشار الإنترنت والهواتف المحمولة (44.3 و104.63 في المائة على التوالي)، والرغبة في التغلب على الروتين، هناك العديد من التحديات التي تعرقل ازدهار خدمات الدفع الإلكتروني فيما يتعلق بالطلب والعرض:
- في جانب الطلب، لا يزال تفضيل استخدام النقد يهيمن على الثقافة المصرية. فعلى الرغم من المحاولات الناجحة التي قام بها البنك المركزي المصري لتحويل مدفوعات الرواتب والمعاشات التقاعدية من الدفع النقدي إلى التحويلات إلى الحسابات المصرفية التي يمكن الوصول إليها عبر بطاقات الخصم المباشر، فإن معدلات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم أو الائتمان منخفضة (3.8%) وكذلك مدفوعات الفواتير عبر الإنترنت أو لشراء شيء ما عبر الإنترنت (3.5%)، مقارنة بمتوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (9.9% و6.8%) وبمتوسط بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (21% و15.9%).*

• هناك اعتبار آخر مرتبط بمستويات الدخل والتعليم للمستخدمين. فالقطاعات المتوسطة والمنخفضة التعليم في المجتمع أكثر خوفا من استخدام الوسائل التكنولوجية لتسوية المعاملات.

• على جانب العرض، تشكل المشكلات الفنية اعتبارا كبيرا، إذ يواجه المستخدمون الذين يرغبون في الدفع ببطاقات الخصم / الائتمان الخاصة بهم صعوبات تقنية بسبب مشكلات الاتصال بالشبكة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية وبالتالي إجبار الناس على الاعتماد على النقد بدلا من ذلك. ويضاف ضعف البنية التحتية أيضا إلى تشكك المستخدمين في مدى أمان وخصوصية المعاملات المالية الإلكترونية، ما يتسبب في تجنب تبادل بياناتهم الشخصية على وسائل الدفع الإلكترونية.

• علاوة على ذلك، في ظل عدم وجود حوافز لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني، يستمر المستخدمون في سحب الرواتب أو المعاشات التقاعدية لدفع مقابل المعاملات نقدا لتجنب رسوم الدفع الإلكتروني.

• وعليه، يجب أن تأتي الجهود الرامية إلى التحرك نحو اقتصاد غير نقدي في إطار مجموعة شاملة من التدابير التي تأخذ في الاعتبار جوانب العرض والطلب للمدفوعات غير النقدية. وهناك حاجة بالتأكيد إلى حملة توعية حول الخدمة لتعزيز كيفية استخدامها وفوائدها بحيث تشمل المستخدمين المحتملين. وينبغي توفير حوافز للمستخدمين مثل إلغاء رسوم الدفع الإلكتروني.

• تقرير Findex العالمي لعام 2017 الصادر عن البنك الدولي.



تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتمد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)

جميع الحقوق محفوظة